



تحليل أداء البنك المركزي في كفاية الاحتياطي الاجنبي في الاقتصاد العراقي .

أ. د احمد عبد الله سلمان⁽¹⁾

د. حسنين محسن مخيف⁽²⁾

كلية الادارة والاقتصاد /جامعة واسط

مجلس محافظة واسط

asalman@uowasit.edu.iq

hassanainmohsin84@gmail.com

المستخلص.

يركز البحث على تحليل كفاية الاحتياطي الصرف الاجنبي في العراق للمدة (2004 - 2022) الذي يتراكم في خزائن البنك المركزي من خلال اربعة نسب تغطية للاحتياطي لكل من (M2,GDP , الدينين الداخلي والخارجي ،الاستيراد) وفقاً الى معايير دولية يعتمد عليها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، ولمعرفة مدى قدرة الاحتياطي مساندة الحكومة في القيام بالتزاماتها المالية والنقدية ، وحجمه الامثل ، وتقييم ادارة السياسة النقدية له عن طريق تحفيز النشاط الحقيقي ، كما توصل البحث الى اهم النتائج ان البنك المركزي العراقي يمتلك كمية كافية من الاحتياطي الصرف الاجنبي تمكنه من الوفاء بالتزاماته بعد تحقيق نسب تغطية أعلى من النسب المعيارية الدولية

Abstract.

The research focuses on analyzing the adequacy of foreign exchange reserves in Iraq for the period (2004-2022) that accumulates in the Central Bank's vaults through four reserve coverage ratios for each of (M2, GDP, internal and external debt, imports) according to international standards adopted by the World Bank and the International Monetary Fund, and to know the extent of the reserve's ability to support the government in fulfilling its financial and monetary obligations, its optimal size, and the evaluation of its monetary policy management by stimulating real activity. The research also reached the most important results that the Central Bank of Iraq has a sufficient amount of foreign exchange reserves that enables it to fulfill its obligations after achieving coverage ratios higher than the international standard ratios.

الكلمات المفتاحية :- (كفاية الاحتياطي الاجنبي ، ادارة الحجم الامثل للاحتياطي ، نسب تغطية الاحتياطي)

المقدمة .

يتطلب توفير بيئة اقتصادية تحتضن الاحتياطي النقدي الاجنبي وفقا للسياسات الاقتصادية عامة والسياسة النقدية خاصة للقيام بمهامها بكل فاعلية بعد التنسيق مع السياسة المالية بضمان استقلالية البنك المركزي ، كما أن امتلاك هذا الاحتياطي يعكس قوة ومتانة المكانة الاقتصادية بين البلدان وتخفيف حدة الصدمات الفجائية التي تصيب الميزان التجاري ايان انحسار اسعار الصادرات وتقلبات سعر الصرف ومن خلال استيعاب الاقتصاد الداخلي تلك التقلبات بعد تعديلات تطرا على كمية الاحتياطي من اجل تسديد المتطلبات الداخلية والخارجية وتوسيع قاعدته الانتمانية وغطاء للدينار العراقي ، فضلا عن تحقيق جزء من أهداف التنمية المستدامة .

مشكلة البحث :- يعد الاحتياطي الاجنبي واحداً من الركائز الاساسية للاقتصاد القومي لكونه قوة داعمة للاقتصاد العراقي ايان الصدمات الفجائية وهنا يمكن صياغة المشكلة بالتسأل الاتي (هل استطاعت الكمية المثلى للاحتياطي المتوافره في البنك المركزي من مواجهة الالتزامات النقدية ، وهل تكلفة الاحتفاظ به أقل من العائد المتوقع منه) .

أهمية البحث :- تنبع أهمية البحث من إدارة السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي للكمية المثلى للاحتياطي الصرف الاجنبي في مواجهة التزاماتها النقدية واستيعاب الصدمات الفجائية ، إذ يمكن اعتماد نسب تغطية الاحتياطي الى كل من GDP والدين الداخلي والخارجي والاستيراد و M2 لمعرفة الحجم الامثل المناسب للاحتياطي الاجنبي .

أهداف البحث :- تتحدد اهداف البحث بالاتي .

1- الحجم الامثل للاحتياطي الاجنبي داخل خزائن البنك المركزي.

2- تحليل نسب تغطية الاحتياطي الى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

3- تقييم ادارة السياسة النقدية للاحتياطي الاجنبي في تحفيز النشاط الاقتصادي.

فرضية البحث :- ينطلق البحث من فرضية رئيسية أن البنك المركزي العراقي يمتلك احتياطي صرف اجنبي يساعد في مواجهة التزاماته النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

حدود البحث :- تم اختيار احتياطي الصرف الاجنبي لدى البنك المركزي كعينة للبحث عن طريق نسب تغطيته لبعض المتغيرات الاقتصادية للمدة (2004-2022) وبقيم سنوية وشهرية .

ادوات البحث :-

أ- نسبة تغطية الاحتياطي الى GDP .

ب- نسبة تغطية الاحتياطي الى M2 .

ج- نسبة تغطية الاحتياطي الى الاستيراد الشهري والسنوي.

هـ- نسبة تغطية الاحتياطي الى الدين الداخلي والخارجي .

المبحث الاول (الجانب النظري للاحتياطي الاجنبي)

اولاً:- مفهوم الاحتياطي الاجنبي.

يمكن بيان مفهوم دقيق للاحتياطي الاجنبي على انه رصيد من الموجود الاجنبي المتاح لدى السلطة النقدية التي تستعملها في مواجهة الصدمات المحتملة التي تطرأ في ميزان الدفعات ، فضلاً عن دعم العملات المحلية عن طريق التأثير في سعر الصرف ⁱ.

كما يعرف ما تمتلكه السلطة النقدية من عملات رسمية اجنبية ووحدات السحب الخاص ورصيداها من الذهب بالإضافة الى الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ⁱⁱ.

ثانياً :- اهمية الاحتياطي الاجنبي .

يعد الاحتياطي الاجنبي أحد اهم الاعمدة وركائز التي تستند عليها البنوك المركزية ولا سيما ان زيادته بديمومة واستمرارية يدل على ان الاقتصاد يتجه نحو الافضل فان للاحتياطي اهمية يمكن بيانها بالاتي ⁱⁱⁱ:-

- 1- يساهم في زيادة الثقة والاستقرار في العملات المحلية .
- 2- يساهم في زيادة الثقة لدى الدائنين لكونه ضمان للاقتراض الخارجي والايفاء بالالتزامات .
- 3- سيطرة البنك المركزي في الرقابة على سوق الصرف الاجنبي .
- 4- يساهم في توفير العملة الاجنبية لدعم السيولة المحلية أياں الصدمات الفجائية لاستيعاب نتائج تلك التقلبات في النشاط الاقتصادي لتحفيز القطاع الحقيقي.
- 5- زيادة القدرة والقوة الشرائية للبلد الريعي عند اختلال ميزان المدفوعات وارتفاع نسبة الاستيراد وتقلب اسعار برميل النفط وانتاجه.

ثالثاً :- مصادر تراكم الاحتياطي الاجنبي .

يتولى البنك المركزي ادارة الاحتياطي الاجنبي وفقاً لقانون رقم (56) لعام 2004 مع امكانية استثماره ورسم اهداف السلطة النقدية اذ يشمل ذلك الاحتياطي العملة الاجنبية والذهب وودائع نقدية وحقوق السحب الخاص اذ بالإمكان تحديد مصدر تراكم ذلك الاحتياطي في العراق بعد عام 2004 في اتجاهين ^{iv} :-

الاتجاه الاول :- التصدير النفطي مقابل الدولار الامريكي إذ يحتم على البنك المركزي تحويل الدولار الى الدينار بالتعاون مع وزارة المالية فيلاحظ ان نسبة (60% - 70 %) منها تمول النفقات الحكومية العراقية العامة .

الاتجاه الثاني :- ان استخدام القطاع الخاص للعملة الاجنبية للقيام في نشاطه الاقتصادي يتمخض عنهما تراكم الاحتياطي فضلاً عن استثمار عوائد الصادرات النفطية من العملة في البلدان المصدرة للنفط ^v .

رابعاً :- كفاية الاحتياطي الاجنبي.

يقصد في كفاية الاحتياطي الاجنبي في خزائن البنك المركزي المقارنة بين الواقع الفعلي للاحتياطي مع المخطط وفق الاهداف المراد تحقيقها بصورة محددة في فترة زمنية معينة ، كما يلاحظ الاهتمام المتجدد في الاوساط الاقتصادية والسياسية بشأن الكمية الاحتياطي التي بالإمكان ان تحتفظ بها البلدان السيادية التي تساهم في تحقيق استقرارها النقدي و الاقتصادي ^{vi} .

خامساً :- الحجم الامثل للاحتياطي الاجنبي .

يمثل الحجم الامثل ذلك المستوى الذي يحقق أعلى فائدة في الاستعمال فعند حدوث انخفاض في مستواه يؤدي الى انخفاض فائدته ، بمعنى آخر تلك الكمية من الاحتياطي التي تحقق أعلى منفعة او فائدة ممكنة ^{vii} ،

كما ان تحديد الحجم الامثل لابد من اجراء مقارنة بين المنفعة والتكلفة للاحتياطي من خلال الاتي ^{viii} :-

- 1- اذ كانت تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطي أكبر من الفائدة المتوقعة فيؤدي الافراط في الاحتياطي .
- 2- اذ كانت تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطي أقل من الفائدة المتوقعة فيكون مستوى الاحتياطي اقل من الفرصة .
- 3- الحجم الامثل عمل البنك المركزي على توازن بين الفائدة والتكلفة .

سادساً :- فاعلية ادارة الاحتياطي الاجنبي.

تشير فاعلية ادارة الاحتياطي الصرف الاجنبي الى امكانية توفير كمية ملائمة من تلك الاحتياطات بشكل مستدام للسلطة النقدية الذي يتيح لها الحرية في تحقيق الاهداف التي ترغب في تحقيقها بإدارة خالية من المخاطر فان قيام وزارة المالية بمبادلة الدولار مقابل الدينار يتمخض عنها أمرين الاول هو التوسع النقدي مقابل الدولار عن طريق البنك المركزي أما الامر الثاني يحدث العكس ارجاع الدينار مقابل الدولار بمشتريات الجمهور او القطاع الخاص وبالتالي نتاج هذه العملية هو مقدار

التغير في كمية الاحتياطي بالمقابل تغير القاعدة النقدية لدى البنك المركزي^{ix} ، كما ان ادارة الاحتياطي تحتاج الى تخطيط استراتيجي مسبق يتناسب مع الواقع الاقتصادي لكل بلد للوصول الى الاهداف المرغوبة ، اذ لابد من تجديد الاستراتيجية وتقييمها وفقاً للحجم الامثل بعد معرفة الكلف والعوائد من حيازة الاحتياطي فضلاً عن المخاطر^x.

المبحث الثاني (مؤشرات تحديد نسب تغطية الاحتياطي الاجنبي)

اولاً:- نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي .

أن مؤشر نسبة الاحتياطي الاجنبي من المؤشرات المعاصرة لمعرفة الحجم الامثل الذي يجب ان تحتفظ بها البلدان المتقدمة التي تتراوح النسبة ما بين (9%- 20%) اما البلدان النامية تتراوح النسبة الى (20%- 40%) من الناتج المحلي الاجمالي ، اذ يلاحظ من الجدول (1) أن نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت (25.5%) عام 2004 وأخذت بالتزايد حتى عام 2008 اذ بلغت (38.38 %) ويعزى هذا التراكم في الاحتياطي الاجنبي نتيجة معدلات نمو مستمرة ومتواصلة في جميع قطاعات الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ (1570260) مليار دينار عام 2008 مقابل تنامي في الاحتياطي الاجنبي اذ بلغ (60271.3) مليار دينار للعام ذاته بعد تحسن نسبي في الوضع الامني وزيادة مساهمة الناتج من العائد النفطي لتبلغ نسبة مساهمته (55.5 %) للعام نفسه الذي يدل على تعافي القطاعات الانتاجية^{xi} ، بينما بلغت أعلى نسبة تغطية للاحتياطي عام 2009 حوالي (40.1 %) نتيجة انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبه اكبر من انخفاض الاحتياطي الذي عمل على تآكل واستنزاف الاحتياطي لتنشيط القطاعات الاقتصادية العراقية بعد نقص السيولة النقدية الحاد وتوسع الازمة الامريكية بالعقار التي القت في اثرها على العالم بأكمله متأثراً بمدى الصدمة الخارجية.

كما حققت نسبة التغطية للمدة (2010 - 2013) معدلات نمو مرتفعة نتيجة نمو متواصل في الناتج النفطي وغير النفطي الذي عمل على تزايد الاحتياطي من العملة الصعبة بنسبه تفوق نسبة التغير بالناتج المحلي بعد ارتفاع اسعار وكميات المصدرة من النفط العراقي الخام ، فضلاً عن كميات النفط المنتجة الخام التي بلغت (970.1) مليون برميل لعام 2011 وبلغت (1076.9) مليون برميل عام 2012 الذي يعكس أمكانية الناتج النفطي في تغطية جزء كبير من الناتج المحلي الاجمالي^{xii} .

بينما حققت نسبة التغطية معدلات منخفضة للمدة (2014 - 2017) باستثناء عام 2015 اذ ارتفعت نسبة التغطية الى (34.1) % التي استنزفت جزء من الاحتياطي بعد سيطرة منظمات ارهابية تسمى داعش على بعض من المحافظات والاراضي الزراعية وتدمير البنى التحتية النفطية وفرض سيطرتها على بعض الابار النفطية وتدمير الانابيب الناقلة التي نتج عنها ركوداً اقتصادياً وتقشفاً مالياً الذي شكل ضغط على النفقات الحكومية لتوسع الانفاق العسكري ، فضلاً عن الانفاق الجاري ذات تكاليف ثابتة من الاجور والمرتببات والمدفوعات التحويلية الذي وضع الاقتصاد العراقي امام ازمة اقتصادية^{xiii}، وبعدها اخذت نسبة التغطية بالارتفاع من (28.3%) عام 2018 الى (35.7%) عام 2020 وحتى عام 2022 اذ بلغت (36.7%) أعلى نسبة نتيجة تحسن الناتج النفطي وغير النفطي في حجمه او معدل نموه الذي نتج عنه تراكم في الاحتياطي باستثناء عام 2020 فقط انخفض الناتج المحلي بنسبة مرتفعة والقي في ضلاله على انخفاض الاحتياطي لكن بنسبة بسيطة نتيجة فايروس

كورونا وانحسار اسعار النفط لكن الاقتصاد العراقي استعاد عافيته وأحتل المركز الثاني ضمن البلدان العربية العشرة التي حققت معدل نمو تزامناً مع قرار (opEc+) في زيادة الانتاج الشهري للنفط العراقي^{xiv}.

يؤكد مؤشر نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى GDP نجاح السياسة المتبعة في الالتزام بالنسب المعيارية المعتدة من قبل صندوق النقد الدولي للبلدان النامية اذ كانت تتراوح بين (20%- 40%) بالرغم من عدم مرونة الجهاز الانتاجي وانخفاض مساهمة القطاعات والانشطة الاخرى في تكوين هيكل GDP ويكون ثقلة على الصناعة الاستخراجية المتمثلة بكمية النفط المنتجة ومصدرة .

جدول (1) الاحتياطي الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي الجاري للمدة (2004 - 2022) مليار دينار

السنوات	الاحتياطي الاجنبي	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى الناتج المحلي %	السنوات	الاحتياطي الاجنبي	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى الناتج المحلي %
2004	13586.7	53235.3	25.52	2014	79353.7	266332	29.80
2005	19914.9	73533.5	27.08	2015	66431.8	194680	34.12
2006	28172.9	95587.9	29.47	2016	56757.8	196924	28.82
2007	39756.1	111455	35.67	2017	61011.8	221665	27.52
2008	60271.3	157026	38.38	2018	76005.8	268918	28.26
2009	52404.8	130643	40.11	2019	79917.9	276157	28.94
2010	60038.8	162064	37.05	2020	78486.2	219768	35.71
2011	74340.5	217327	34.21	2021	92525.9	301152	30.72
2012	86713.2	254225	34.11	2022	140642.1	383064	36.72
2013	95779.6	273587	35.01				

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية للسنوات (2004 - 2022).

$$\text{نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى GDP} = \frac{\text{الاحتياطي الاجنبي}}{\text{GDP}} * 100$$

ثانياً :- نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد الواسع.

أذ تهدف هذه نسبة التغطية الى معرفة متانة وكفاءة اداء الاحتياطي في ادارة الصدمات الفجائية في النظام النقدي إم المالي أذ لابد من رفع نسبة الاحتفاظ بالاحتياطي كلما ارتفع عرض النقد الواسع الذي ينتج عنه دعم وتحفيز النظام النقدي في الاقتصاد العراقي ولا سيما دعم الدينار العراقي وزيادة الثقة به ،أذ يلاحظ من الجدول (2) ان نسبة تغطية الاحتياطي الى عرض النقد أخذت بالارتفاع من (110.8%) عام 2004 الى (172.8%) عام 2008 التي تعكس امكانية الاحتياطي الاجنبي في ادارة ومجارية التقلبات الفجائية النقدية إم المالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي ،فضلا عن دعم الدينار العراقي وزيادة الثقة والمقبولية في السوق المحلي والعالمي ، بينما شهدت نسبة التغطية انخفاض في الاعوام (2009 - 2010) أذ بلغت ادنى نسبة لها (99.9 %) عام 2010 لا سيما تآكل واستنزاف الاحتياطي الاجنبي لمواجهة ازمة رهن العقار الامريكي التي اسفر عنها تدني مقدار السيولة النقدية المحلية ، فضلا عن ركوداً اقتصادياً بالرغم من تزايد معدلات نمو m2 لنشيط قطاع الحقيقي عن طريق التوسع في الانفاق النقدي^{xv} ، كما أن المدة المتبقية شهدت ارتفاع في نسبة تغطية لعامي (2012 - 2013) أذ يلاحظ ارتفاع معدل نمو الاحتياطي أكبر من معدل نمو عرض النقد الذي يعكس امكانية الاحتياطي في تطويق وادارة الازمة النقدية الفجائية ، فضلا عن عدم هروب رأس المال وزيادة الثقة بالدينار العراقي وتسديد الدين الخارجي ، أما بقية سنوات الدراسة حققت نسب تغطية منخفضة نتيجة تدني أسعار النفط التي ألقت في أثارها^{xvi} على تدني الاحتياطي الاجنبي لكونه الممول الاساسي له عن طريق الصادرات النفطية ، أذ يلاحظ أن معدل نمو عرض النقد أكبر من معدل نمو الاحتياطي الذي يعمل على تزايد معدل هجرة رأس المال خارج العراق وفقدان الثقة بالدينار و انخفاض السيولة النقدية، فضلا عن ضعف اداء وكفاءة الجهاز المصرفي^{xvii}.

اذ يتضح من اعلاه نجاح سياسة البنك المركزي في ادارة الاحتياطي الاجنبي وقوتها في الدفاع عن عملتها المحلية من خلال ارتفاع نسب التغطية اذ كلما كانت مرتفعة دلت على مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الاقتصادية النقدية ام المالية .

جدول (2) مكونات عرض النقد الواسع في العراق للمدة (2004 - 2022) مليار دينار

السنوات	الاحتياطي الاجنبي	عرض النقد الضيق	اشباه النقود	عرض النقد الواسع	نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد الواسع
2004	13586.7	10148.6	2105.3	12253.9	110.87
2005	19914.9	11399.1	3284.8	14683.9	135.62
2006	28172.9	15460	5619.9	21079.9	133.64
2007	39756.1	21721.1	5234.9	26956	147.48
2008	60271.3	28189.9	6671.9	34861.8	172.88
2009	52404.8	37300	8055.2	45355.2	115.54
2010	60038.8	51743.4	8545.6	60289	99.58
2011	74340.5	62473.9	9593.3	72067.2	103.15
2012	86713.2	67622.1	9565.3	77187.4	112.34
2013	95779.6	78318.1	11193.9	89512	107.00
2014	79353.7	77593.2	15395.5	92988.7	85.33
2015	66431.8	69613.1	14914.1	84527.2	78.59
2016	56757.8	75523.9	14942.4	90466.3	62.73
2017	61011.8	76986.5	15870.4	92856.9	65.70
2018	76005.8	77828.9	17561.7	95390.6	79.67

77.26	103438	16667	86771	79917.9	2019
65.45	119906.2	16552.7	103353.5	78486.2	2020
66.14	139885.9	19941.9	119944	92525.9	2021
83.57	168291.3	21803.4	146487.9	140642.1	2022

المصدر - من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية،(2004 - 2022).

$$\text{نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى } M2 = \frac{\text{الاحتياطي الاجنبي}}{M2} * 100$$

ثالثاً :- نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى الدين العام الداخلي والخارجي .

أن نسبة التغطية هذه تعمل على تقييم كفاءة وجدارة ادارة البلد لسياسة الدين أذ يتم التعرف على قدرته في الاقتراض من خلال ما تملكه من احتياطي اجنبي أذ اشترط صندوق النقد الدولي أن النسبة المثلى للاحتياطي هي (40%) الى الاقتراض الخارجي فيلاحظ من الجدول (3) ان نسب تغطية الاحتياطي الاجنبي الى الدين الخارجي حققت مستويات مرتفعة عام 2005 بلغت (17.67 %) وانخفضت الى (3.09 %) عام 2006 وبعدها شهدت ارتفاعاً حتى عام 2013 أذ بلغت (13.85 %) كنتيجة طبيعية لتباطؤ نمو الدين الخارجي مقابل تزايد معدلات نمو الاحتياطي الاجنبي المتأتي من العائد النفطي بعد ارتفاع سعره وتصديره الذي يمد وزارة المالية بالدولار الذي يساهم في زيادة الاحتياطي .

وبعدها أخذت نسبة التغطية بالانخفاض من (11.49 %) عام 2014 الى (9.64 %) عام 2018 ومن ثم ارتفعت الى (10.1 %) عام 2019 وبلغت (29.13 %) عام 2021 ، أذ يتضح من انخفاض نسب التغطية هو استنزاف جزء من الاحتياطي نتيجة توسع الدين الخارجي الذي شكل مصدر ضغط على الموازنة الاتحادية في اتجاه الدين الخارجي لتمويل الانفاق الجاري والعسكري بعد انحسار اسعار النفط وعدم تنويع مصادر الدخل^{xviii} ، أذ يلاحظ من النسب التغطية ان الاقتصاد العراقي متحفظ في سياسته الاقتراضية وعدم التمادي في الاقتراض من الاسواق المالية لتمويل النفقات المتنامية استناداً الى مقترح صندوق النقد الدولي .

اما المؤشر الثاني لنسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى الدين الداخلي اذ يلاحظ معدلات نمو الدين الداخلي تتسجم مع معدلات نمو الاحتياطي الاجنبي ، أذ يلحظ ان الاعوام 2008, 2022 حقق نسبة تغطية مرتفعة خلال المدة حوالي (135.2 % - 202.3 %) وذلك لان نمو الاحتياطي الاجنبي بشكل متسارع مع تدني معدل نمو الدين الداخلي ، فضلاً عن ارتفاع سعر برميل النفط الذي يعكس انتعاش الاقتصاد العراقي في مجمل قطاعاته بينما شهدت نسبة التغطية معدلات متقاربة في عامي (2007 - 2009) لكون معدلات نمو الاحتياطي متقاربة مع معدلات نمو الدين الداخلي ، بينما حققت نسب التغطية لبقية مدة الدراسة نسب منخفضة نتيجة تزايد مطرد في معدلات نمو الدين الداخلي مقابل استنزاف جزء من الاحتياطي الاجنبي بعد

تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات داخلية وخارجية عملت على تدني الايراد النفطي الممول للموازنة الاتحادية ، كما عمل الاربك الامني والسياسي على اتساع الانفاق العسكري لمواجهة داعش عن طريق الاقتراض لتمويل عجز الموازنة وتسديد مستحقات مؤسستي السجناء والشهداء وهيئة دعاوي ونزاعات الملكية^{xix}.

ومما تقدم يتضح أن اتباع البنك المركزي سياسة ملائمة وناجحة في ادارة الاقتصاد العراقي نتج عنها انخفاض الدين الخارجي رغم ظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي لكن نجح في سياسته التحفظية اتجاه الدين الخارجي الذي يمثل ارث من الحكومة السابقة , مع التزم العراق بالنسب المعيارية مع الصندوق النقد الدولي .

جدول (3) الاحتياطي الاجنبي الى الدين الداخلي والخارجي في العراق للمدة (2004 - 2022) مليار دينار

السنوات	الاحتياطي الاجنبي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى الدين الداخلي %	نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى الدين الخارجي %
2004	13586.7	59250.6	185948	22.93	7.31
2005	19914.9	62555.7	112700	31.84	17.67
2006	28172.9	53070	911344	53.09	3.09
2007	39756.1	51937	927158	76.55	4.29
2008	60271.3	44555.6	802735	135.27	7.51
2009	52404.8	84340.4	766967	62.13	6.83
2010	60038.8	91808	712530	65.40	8.43
2011	74340.5	74468.5	716823	99.83	10.37
2012	86713.2	65475.1	703098	132.44	12.33
2013	95779.6	42555.4	691438	225.07	13.85
2014	79353.7	95200.1	690228	83.35	11.50

8.45	20.67	786590	321428	66431.8	2015
8.29	119.84	684250	47362.2	56757.8	2016
6.96	127.96	877030	47678.7	61011.8	2017
9.65	181.73	787700	41822.9	76005.8	2018
10.10	208.49	791231	38331.5	79917.9	2019
10.72	122.16	732000	64246.5	78486.2	2020
29.13	132.35	317652	69912.3	92525.9	2021
51.23	202.38	274523	69495.7	140642.1	2022

المصدر – من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية،(2004 - 2022)

وزارة المالية العراقية ، دائرة الدين العام ، تقارير الدين الخارجي ، سنوات مختلفة

رابعاً :- نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى الاستيراد.

أن مؤشر نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى الاستيراد يعد من المؤشرات المهمة للاقتصاد العراقي لكونه يمتلك قاعدة انتاجية غير مرنة لتوفير الاحتياجات الاستهلاكية والرأسمالية والاتجاه نحو طريق قناة الاستيراد أحيان الصدمات ، أذ يلاحظن الجدول (4) ان مؤشر الاول هو نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى الاستيراد السنوي أذ بلغت ادنى مستوى لها خلال العامين (2004 - 2005) حوالي (43.9 % - 67.6 %) لا سيما تمثل أن الاحتياطي لم يغطي الاستيراد بشكل كامل بينما يلاحظ أن بقية السنوات التغطية حققت نسب مرتفعة من (2006 - 2022) من (102.6 % - 205.3 %) التي تمثل نسبة تغطية مرتفعة جداً .

أما المؤشر الثاني نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى الاستيراد الشهري أذ حقق نسب مرتفعة خلال مدة الدراسة اذ بلغت نسبة التغطية (529.7 %) عام 2004 واخذت بالارتفاع حتى نهاية المدة أذ بلغت (2463.98 %) عام 2022 باستثناء الاعوام الثلاثة (2009 - 2014 - 2019) أذ بلغت النسب منخفضة (1654.06 % - 1506.76 % - 1630.81 %) نتيجة نمو الاستيراد الشهري بعد عزز الاسواق المحلية توفير السلع والخدمات الحقيقية لعدم مرونة الجهاز الوطني الانتاجي فيتم استثمار تلك الاحتياطيات بصورة شهرية لتحفيز الاقتصاد العراقي وتوسيع القاعدة الانتاجية سلعية بعد حدوث ثلاث ازمات

خارجية اصابة الاقتصاد العراقي منها اقتصادية عام 2009 وعسكرية 2014 وصحية 2019 عملت على تدني الاحتياطي لتمويل الاستيراد الشهري .

أما المؤشر الثالث الميل الحدي للاستيراد أذ حققت معدلات مرتفعة للسنوات (2008 – 2012 – 2019 - 2022) أذ بلغت القيم المتحققة (0.33- 0.22 -1.73 - 0.22) لا سيما ان قيم الميول مرتفعة لعامي (2008 - 2019) نتيجة فزع وتشاءم اصاب المستهلكين بعد بؤادر وقوع ازمات خارجية الازمة المالية والازمة الصحية التي أدت الى تزايد طلب المستهلكين على السلع وخزنها بالمقابل ضعف الانتاج المحلي مما ادى الى الاتجاه نحو الاستيراد أذ شهد معدل نمو الاستيراد لعام 2008 حوالي (72.6 %) اما عام 2019 فقد حقق الاستيراد معدل نمو بلغ (27.2 %) ، اما عامي (2012 - 2022) حقق الميل قيم موجبة لكن اقل من ما سبقها في التحليل نتيجة تعافي الاقتصاد العراقي ، فضلا عن ارتفاع سعر النفط والاستقرار الامني والسياسي أذ يلاحظ نمو الاستيراد لعام 2012 بلغ (17.2 %) وعام 2022 بلغ نموه حوالي (35.1 %) .

ومما تقدم يمكن ان نستنتج ان البنك المركزي يمارس الحذر في مواجهة الصدمات نتيجة انفتاح الاقتصاد العراقي على الاقتصادات العالمية الذي يدل على اتساع الاستهلاك السلعي المستورد الذي يمثل مصدر هدر اقتصادي في استثمار الموارد المحلية ، أذ لابد من حصر نوع السلع المستوردة الضرورية واستبعاد السلع الكمالية أيا ان الازمات للحفاظ على الكمية المثلى للاحتياطي الاجنبي لتغطية الاستيراد ومواجهة الازمات الفجائية.

جدول (4) الاحتياطي الاجنبي الى الاستيراد في العراق للمدة (2004 - 2022)

السنوات	الاحتياطي الاجنبي	الاستيرادات	متوسط الاستيراد الشهري لكل عام	الميل الحدي للاستيراد	نسبة تغطية الاحتياطي الى الاستيراد الشهري %	نسبة تغطية الاحتياطي الى الاستيراد السنوي %
2004	13586.7	30951	2579.25		526.77	43.90
2005	19914.9	29443	2453.58	-0.24	811.67	67.64
2006	28172.9	27440	2286.67	-0.24	1232.05	102.67
2007	39756.1	20844	1737.00	-0.57	2288.78	190.73
2008	60271.3	35994	2999.50	0.74	2009.38	167.45
2009	52404.8	38227	3185.58	-0.28	1645.06	137.09

137.47	1649.68	0.71	3639.42	43673	60038.8	2010
156.37	1876.50	0.27	3961.67	47540	74340.5	2011
155.59	1867.04	0.66	4644.42	55733	86713.2	2012
164.37	1972.40	0.28	4856.00	58272	95779.6	2013
125.57	1506.79	-0.30	5266.42	63197	79353.7	2014
136.80	1641.57	1.13	4046.83	48562	66431.8	2015
164.04	1968.42	1.44	2883.42	34601	56757.8	2016
159.30	1911.60	0.87	3191.67	38300	61011.8	2017
164.29	1971.53	0.53	3855.17	46262	76005.8	2018
135.90	1630.81	3.21	4900.50	58806	79917.9	2019
161.15	1933.83	7.06	4058.58	48703	78486.2	2020
182.53	2190.31	0.14	4224.33	50692	92525.9	2021
205.33	2463.98	0.37	5707.92	68495	140642.1	2022

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية ، (2004 - 2022).

متوسط الاستيراد الشهري = الاستيراد / 12.

الميل الحدي للاستيراد = Δ الاستيراد / Δ GDP.

نسبة تغطية الاحتياطي الى الاستيراد الشهري = الاحتياطي الاجنبي / متوسط الاستيراد الشهري * 100%.

نسبة تغطية الاحتياطي الى الاستيراد السنوي = الاحتياطي الاجنبي / الاستيراد السنوي * 100.

الاستنتاجات

- 1- يتضح أن إدارة البنك المركزي العراقي تعمل أياں الصدمات الفجائية الخارجية والداخلية على تنشيط لقطاع الحقيقي بعد فقدان السيطرة على الية السوق في عرض والطلب على الدولار وبالتالي يتم اللجوء الى دفع الفارق من الاحتياطي النقدي الاجنبي.
- 2- أن الاحتياطي الاجنبي ينمو في خزائن البنك المركزي العراقي بمعدلات نمو مرتفعة وفقاً للمعايير الدولية التي يحددها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي يعكس كفاءته في دعم الحكومة بالإيفاء في التزاماتها المالية.
- 3- استطاع الجانب التحليلي بيان أن إدارة الاحتياطي الاجنبي ألتزمت بنسبة مؤشر الاحتياطي الاجنبي او النسبة المعيارية المقررة في البلدان النامية (20% - 40%) باستثناء عام 2009 نتيجة تآكل أو تراجع الناتج المحلي بنسبة كبيرة التي اثرت على الاحتياطي الاجنبي.
- 4- يتضح من تحليل حقق مؤشر نسبة تغطية الاحتياطي الاجنبي الى الدين الخارجي معدلات تغطية تتناسب مع النسب المعيارية الدولية التي كانت (40%) واعتماد سياسة تحفظية للدين الخارجي وعدم التماذي في الافراط فيه , بينما شهد معدلات نمو مرتفعة للدين الداخلي الذي عمل على استنزاف الاحتياطي الاجنبي لتمويل الاقتراض الداخلي .
- 5- أوضح الجانب التحليلي ان نمو الاستيرادات السنوية والشهرية بمعدلات مرتفعة تمثل عامل تسرب وهدر للعائد المتوقع الحصول عليه كفرصة بديلة أذ تم استثمار تلك الاحتياطيات النقدية الاجنبية لتحفيز القطاع الحقيقي .
- 6- اوضح التحليل ان مقدار الميل الحدي للاستيراد مرتفعاً ابان الصدمات الذي يعكس ضعف الجهاز الانتاجي في تلبية احتياج السوق الفعلي من السلع والخدمات .

التوصيات

- 1- العمل على استغلال الاحتياطي الاجنبي في خزائن البنك المركزي بهدف رفع التصنيف الائتماني للدين السيادي لكون الاحتياطي يعد من أهم المعايير والمؤشرات التي تعتمدها وكالة التصنيف الائتماني العالمي في معرفة درجة التصنيف للائتمان .
- 2- اعتماد الية كفيلة في الحد من هروب رأس المال الى الخارج من قبل البنك المركزي العراقي والتي تتم عن طريق تقديم فوائد استيراد وهمية أو مشروع استثماري خارج العراق مما يؤدي الى عدم استقرار قيمة الدينار العراقي.
- 3- الاحتفاظ بحجم أمثل من الاحتياطي النقدي لمواجهة الصدمات الطارئة التي يواجهها الاقتصاد العراقي , فضلاً عن الحد من مخاطر السيولة المحلية ومخاطر الائتمان وعدم توازن ميزان المدفوعات .

- 4- مراقبة الشركات والمصارف من التعامل غير القانوني في الدولار لتلافي هروب العملة الصعبة الى الخارج أو اتخاذ إجراءات من قبلها تخلص توازن المعروض من النقد الاجنبي في الداخل مع متطلباته عبر وسائل تكنولوجيا متطورة .
- 5- ان أغلب نتائج الجانب التحليلي اوضحت ان نسبة التغطية حققت نسب مرتفعة التي تعكس امكانية اقامة صندوق سيادي لما له دور في استثمار تلك العملة الصعبة من الدولار لتخفيف الضغط على الاقتصاد العراقي الريعي .
- 6- التحول الرقمي للتعامل في العملة الصعبة لغرض مراقبتها ومنع استخدامها لأغراض غير قانونية لما يؤثر على استقرار المعروض النقدي منها .
- 7- اتخاذ جملة من الاجراءات من قبل البنك المركزي لامتصاص عرض النقد وتقليل نسبة السيولة منه وتعبئته كمخدرات لدى المصارف بما يحفز الاستثمار الذي يعد النمو الاقتصادي دالة فيه .

المصادر

ⁱ - Dominguez, Kathryn ,” International Reserves and Underdeveloped Capital Markets” ,Research Seminar in -
International Economics ,the University of Michigan ,Discussion paper , No.600,p4.

ⁱⁱ - بلقاسم ، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري ، جامعة وهران ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الجزائر ، العدد السابع ، 2009 ، ص47 .

ⁱⁱⁱ - Kruskovie , Maricic ,” Empirical Analysis of the Impact of Foreign Exchange Reserves to Economics Growth in -
Emerging Economics” Applied Economics and Finance ,2015,Vol.2,No.1,p9.

^{iv} - احمد ابراهيم علي ، الطلب على العملة الاجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد (12)
العدد(43)، 2014، ص 112 .

^v - علي ميرزا ، استقلالية البنك المركزي والاحتياطيات الدولية والميزانية العمومية في العراق ، بحث منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين
<http://iraqieconomists.net/ar> ، 2012، ص 4 .

^{vi} - مهند يحيى خضر ، وفاء عبد الامير حسن ، كفاية الاحتياطيات الاجنبية ودورها في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي ، مجلة دراسات
المحاسبية والالية ، جامعة بغداد ، المجلد (17)، العدد(60) ، 2022 ، ص75.

^{vii} - سلام كاظم الفتلاوي ، دور الاحتياطيات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريعية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد
، جامعة كربلاء ، قسم الاقتصاد ، 2017، ص20.

^{viii} - بلقاسم ، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري ، مصدر سابق ، ص 49 .

^{ix} - احمد ابراهيم علي ، الطلب على العملة الاجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف ، مصدر سابق ، ص 43.

^x - احمد شفيق الشاذلي ، طرق تكوين وإدارة الاحتياطي الاجنبي ، تجربة بعض الدول العربية ، صندوق النقد الدولي ، 2014 ، ص 20 .

^{xi} - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2008 ، ص 18.

^{xii} - زهراء صباح كاظم ، أثر الدين العام الداخلي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية العراق حالة دراسية للمدة (2005 – 2022)، رسالة
ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، قسم الاقتصاد ، 2024 ، ص 62 .

^{xiii} - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2015 ، ص 12.

^{xiv} - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2022 ، ص 13.

^{xv}- البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية ، 2010، ص 6 .

^{xvi}- البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية ، 2013 ، ص 5.

^{xvii}- Kathryn m.e dominGuez and others :international reserves and the Global financial Crisis Bureau of Economics Research (N BER),1050 Massachusetts Avenue Cambridge , AM 02138 , Working Paper 17362,2011,p5.

^{xviii}- سمير عبد الصاحب ، لميس محمد مطرود ، تقييم كفاية الاحتياطيات الاجنبية – دراسة حالة في البنك المركزي العراقي ، مجلة كلية الرافدين الجامعة العلوم ، كلية الرافدين الجامعة ، العدد (52) ، 2022 ، ص 60 .

^{xix}- اسراء صادق كاظم ، غفران حاتم علوان ، تأثير الدين العام على الاستقرار المالي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (26) ، العدد (121) ، 2020، ص 349.